الأمم المتحدة

مؤقت



مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجلسة **٣٦٩٠**

الجمعة، ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦، الساعة ١٦/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد ايتل	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	اندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	إيطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد نكغوي
	بولندا	السيد متوشفسكي
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	شيلي	السيد إسبينوزا
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد لوبيس كابرال
	فرنسا	السيد لادسو
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد غنيم

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لاثيوبيا لدى الأمم المتحدة بشأن تسليم المشتبه فيهم المطلوبين في محاولة اغتيال رئيس جمهورية مصر العربية في أديس أبابا، اثيوبيا، في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (S/1996/10)

تقرير الأمين العام عملا بالقرار ١٠٥٤ (١٩٩٦) (S/1996/541 و Add.1 و 2 و 3)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة بشأن تسليم المشتبه فيهم المطلوبين في محاولة اغتيال رئيس جمهورية مصر العربية في أديس أبابا، إثيوبيا في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (S/1996/10)

تقرير الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٥٤ (١٩٩٦) S/1996/541 و Add.1 و 2 و 3)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل السودان يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هذا الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد عروة (السودان) مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٥٤ (١٩٩٦)، الوثائق S/1996/541 و Add.1 و 2 و 3.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1996/664 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من بوتسوانا وغينيا - بيساو ومصر.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: S/1996/402 و S/1996/464 و S/1996/513 التي تتضمن نصوص رسائل مؤرخة في ٣١ أيار/مايو و ٢٤ حزيران/يونيه و ٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ على التوالي، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة؛ و S/1996/538 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول ممثل السودان، وأعطيه الكلمة.

السيد عروة (السودان): في البداية اسمحوا لي أن أتقدم إليكم، سيدي، بالتهنئة الخالصة لرئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر. ونحن على ثقة في حكمتكم ومقدرتكم على قيادة أعمال المجلس للوصول إلى النتائج الإيجابية التي تكرس العدل والإنصاف. ونعبر أيضا عن تقديرنا لسلفكم سعادة السفير ديجاميه، المندوب الدائم لفرنسا، لآرائه السديدة ورئاسته الحكيمة للمجلس خلال شهر تموز/يوليه الماضي.

إن إدانة السودان للإرهاب ثابتة ومتصلة في كل المحافل الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، وهذا المجلس الموقر. هذه الإدانة تنبع من مبادئ السودان الراسخة التي تنبذ العنف وتنتهج السلم والأمن. وأود هنا أن أكرر وأؤكد موقف بلادي مرة أخرى، لكل من يرغب أن يفتح فؤاده ليسمع ويتفهم. فالسودان حكومة وشعبا يدين بأقوى العبارات الإرهاب بكافة أشكاله وصوره، ومهما كانت أسبابه ودوافعه وصفات مرتكبيه. وأنه لم ولن يسمح باستخدام أراضيه في أي فعل من أفعال الإرهاب أو أن يكون ملجأ للإرهابيين أو الفارين من ساحات العدالة. والسودان مثله مثل بقية دول العالم يتألم يوميا للضحايا الأبرياء الذين يفقدون أرواحهم أو يتعرضون للأذى الجسيم من جراء العمليات الإرهابية التي تسود مناطق عديدة من العالم اليوم. إن قتل الأطفال والنساء وترويع المواطنين الآمنين وتدمير المنشآت وخطف الأبرياء أمور لا تقرها الشرائع السماوية، ولا يقبله ، عقل، ولا يرضاها ضمير أو إنسان يتصف بأدنى صفات الإنسانية ويؤمن بمبادئ الحق والعدل والسلام.

بعد تأكيدي على ما ذكرته من مبادئ أساسية لبلادي، أود أن أعيد تأكيد موقف ظل السودان يعلنه مرارا وتكرارا دون أن يجد آذانا صاغية. ويحدوني الأمل في

هذه المرة، أن يستمع أعضاء هذا المجلس لتأكيداتنا حول موقفنا المبدئي الثابت هذا بتفهم حقيقي لجديتنا وصدقنا.

إن السودان هنا يجدد أمام المجلس مرة أخرى إدانته القوية للحادث الإرهابي المؤسف الذي استهدف حياة الزعيم المصري حسني مبارك، ويعبر عن قناعته التامة في أن المشاركين في هذه الجريمة الإرهابية لا بد وأن ينالهم القصاص، وأن يتم تقديمهم للعدالة، وانطلاقا من هذه القناعة أعلن السودان استعداده للتعاون التام مع كافة الأطراف من أجل القبض على هؤلاء المتهمين وتقديمهم للعدالة، بل واتخذ خطوات حقيقية ملموسة في هذا الشأن حتى قبل أن تعرض هذه المسألة على آلية فض النزاعات الأفريقية التي تناولت المسألة قبل مجلس الأمن. وخير مثال لذلك هو إرسال السودان لمبعوث رئاسي خاص ليسلم إلى إثيوبيا نتيجة التحقيقات التي توصلت لها لجنة التحقيق التي أنشأها رئيس الجمهورية بناء على المعلومات التي وفرتها إثيوبيا عن المتهمين المصريين بعد مضي أكثر من شهر على هذا الحادث. والأمر الذي أود لفت أنظار أعضاء المجلس له هو أن السودان قام وبنفسه، بتسليم إثيوبيا وقتها بطاقة وصول أحد المتهمين إلى مطار الخرطوم والذي وصل بعد الحادث مباشرة، متعاملا معها بكل الصدق والشفافية في سبيل التعاون للبحث عن المتهم والقبض عليه. والأمر الذي يدعو للعجب أن هذه البطاقة نفسها قدمتها "الجارة" إثيوبيا دليلا على تورط السودان. إن السودان ومنذ البداية كان يتعامل مع القضية من منطق حسن النية والتعاون والثقة في سلامة موقفه وبراءته.

إن نتائج البحث والتحقيق التي توصلت لها الجهات المختصة عن هذا المتهم والذي دخل بالفعل إلى السودان، وأنا أتحدث هنا وأنا على علم تام بالإجراءات التي تم اتخاذها، أسفرت عن عدم وجود أي أثر له في السودان، فقد ظللنا نبحث عن آثاره محاولين تعقبه منذ وقبل إصدار القرار ١٠٤٤ (١٩٩٦) وحتى الآن. وتأكد لنا مما لا يدع مجالا للشك بأن الفترة التي انقضت منذ دخوله السودان ووصول المعلومات من إثيوبيا وبداية البحث قد أتاحت له الفرصة للفرار من البلاد، خاصة وأنه ووفق ما ذكرته إثيوبيا يحمل عدة جوازات لدول مختلفة منها إثيوبيا نفسها صاحبة الشكوى ومصر التي ينتمي إليها ويحمل جنسيتها، كما وأنكم تعلمون أن السودان بلد مترامي الأطراف تكثر فيه المداخل والمخارج والتي يصعب ضبطها والسيطرة عليها. ولكن أود هنا بصفة خاصة أن أؤكد على أن تحقيقاتنا ما زالت مستمرة لمعرفة الطرق التي قد يكون سلكها في الفرار. والسودان ملتزم تماما بتقديم أي معلومات يحصل عليها في هذا الأمر.

كان هذا ما وصلت إليه جهود السودان في تعقب أحد المتهمين الذين طلب من السودان تسليمهم في قراري مجلس الأمن ١٠٤٤ (١٩٩٦) و ١٠٥٤ (١٩٩٦). أما المتهم الآخر المدعو مصطفى حمزة فجميع أعضاء المجلس يعلمون التقارير الصحفية التي نشرت بشأنه واللقاءات التي أجراها مع وسائل الإعلام من مقر اختبائه في المنطقة التي تقع خارج سيطرة الحكومة في أفغانستان، والتي قام السودان بلفت انتباه المجلس إليها قبل إصدار القرار ١٠٥٤ (١٩٩٦). ولقد حاول السودان في ذلك الحين التثبت من المعلومات الواردة في هذه التقارير عن طريق الطلب إلى المجلس إنشاء لجنة لتقصي الحقائق للنظر في صحة هذه المعلومات. وعندما لم يجد طلب السودان استجابة، سعى بمفرده للتحقق من هذه المعلومات حيث كشف الاتصالات مع الحكومة الأفغانية، التي قام وزير الدولة للشؤون الخارجية بها بتأكيد وجود المتهم داخل أفغانستان في منطقة خارج سيطرة الحكومة الأفغانية.

نحن نوافق أعضاء المجلس الذين ذهبوا إلى القول بأن التقارير الصحفية لا يمكن أن تشكل دليلا قاطعا على وجود المتهم في الأراضي الأفغانية، ولكن رسالة الوزير الأفغاني التي تؤكد هذا الأمر بين أيدي المجلس اليوم في الوثيقة S/1996/513. كما أن عددا من أعضاء المجلس قد تأكدت لديهم صحة المعلومات في أن المتهمين ليسوا في السودان. فما هو المطلوب الآن من السودان؟ إن فاقد الشيء لا يعطيه، وإن مطالبة السودان بتسليم ما ليس في يده هو مطالبة تعجيزية لا مبرر لها إلا إن كان الهدف النهائي إيجاد المبررات لإيقاع العقوبات الظالمة!

إن قراري مجلس الأمن ١٠٤٤ (١٩٩٦) و ١٠٥٤ (١٩٩٦) يشيران إلى ثلاثة متهمين. وإن ما يسمى بالمتهم الثالث ما زال يثير العديد من التساؤلات. فما هي المعلومات المتوفرة لدى السودان أو إثيوبيا أو مصر عنه؟ فإسمه، كما ورد، عزت أو ياسيم وليس له صورة، ولكن المعروف أنه مصري الجنسية وعمره ٣٤ عاما، متزوج، ويسكن في حي العمارات في الخرطوم. هذه هي المعلومات، وأقصد كل المعلومات التي قدمتها إثيوبيا عنه. في البداية قام السودان بالتحقيق حول شخصية هذا

المتهم، وقامت لجنة التحقيق بحملات تفتيش في الحي الذي ذكرت إثيوبيا أنه يقيم فيه. ولكن لم يعثر له على أثر وتوصلنا مؤخرا لقناعة بأن هذا الشخص لا وجود له، بل هو شخصية وهمية غير معروفة لنا أو لأي من الأطراف المهتمة بهذا الأمر. وهنا أود أن أشير إلى عبارة لفتت انتباهنا في خطاب الرئيس الإثيوبي المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥ والذي سلمته إثيوبيا للسودان بحسبانه يحتوي على كافة المعلومات الخاصة بالمتهمين المطلوب تسليمهم حيث يقول الخطاب في المرفق الثاني عن هذا المتهم الوهمي، واقتبس:

(تكلم بالإنكليزية):

"يمكن التعرف على المعلومات بشأن هويته الكاملة من مصطفى حمزة ومن حسين أحمد شاعر علي."

هذه الجملة دعتني للرجوع لمقابلة المتهم مصطفى حمزة التي أجراها في الصحف وذلك اتساقا مع ما جاء في الخطاب الإثيوبي. فوجدت أنه أشار إلى أن الذين شاركوا في المحاولة في أديس أبابا وتمكنوا من الخروج اثنان فقط، وليس ثلاثة. وهو ما أكد قناعتنا بأن هذا المتهم لا وجود له أصلا.

ربما يردد البعض أنه لا يجب الاستناد للتصريحات الصحفية للمتهم.وهذا طرح مقبول. ولكن الأمر الواضح للعيان هو أن المعلومات المقدمة بشأن ما يسمى "المتهم الثالث" معلومات قاصرة تفتقر للمهنية ولا يمكن لأي جهاز أمن أو شرطة، مهما بلغت كفاءته، من تعقب متهم على أساس هذه المعلومات.ويحق لنا أن نتساءل هنا إن كان المطلوب من السودان مطاردة السراب؟

بالرغم من كل ما ذكرت آنفا عن المتهمين المطلوبين، وتأكدنا من عدم وجودهم في السودان سعينا سعيا حثيثا لمحاولة تعقبهم والحصول على معلومات إضافية عنهم، خاصة بأننا ندرك مسؤوليتنا تجاه الشعب السوداني بأكمله والذي أصبح معرضا للعقاب في مقابل الطلب التعجيزي غير العادل بتسليم هؤلاء الأشخاص للعدالة. لم يدخر السودان جهدا، واستنفر كافة طاقاته الفنية والمهنية، وطلب مساعدة الإنتربول في البحث عن هؤلاء المتهمين. كما وطلب مشاركة فرق أمنية من إثيوبيا ومصر للمشاركة في البحث عنهم بالطبع بدون استجابة. ولكننا وأعترف هنا، بأننا فشلنا في العثور عليهم حتى الآن، الأمر الذي يعزز قناعتنا بأنهم غير موجودين في السودان.

السودان يشارك المجلس الرأي في ضرورة معاقبة الجناة في محاولة اغتيال الزعيم المصري. والسودان ملتزم بتسليمهم إذا وجدوا على أرضه. والسودان ملتزم بالتعاون مع الدول المعنية والمنظمة الأفريقية والأمم المتحدة فيما يتصل بهؤلاء المتهمين. ويحدوه الأمل في أن يبادله الآخرون هذه الروح التعاونية. والسودان أيضا ملتزم بتسليم كافة المعلومات المتوفرة لديه والتي قد تتوفر في المستقبل من جراء التحقيقات التي ما زالت مستمرة في القضية.

لكن السودان لا يمكنه القبول بتحميله مسؤولية اختفاء هؤلاء المتهمين وعدم العثور عليهم، بعدما تأكد عدم وجودهم في السودان. وعلى الذين يلقون القول جزافا ويزعمون بتأكدهم من وجودهم أن يقدموا المعلومات اللازمة للوصول إليهم.

إن المنطق الذي يقول بتحميل السودان مسؤولية وجود هؤلاء الأشخاص على أرضه في فترة ما، أو عن مرورهم عبر السودان في بعض الأحيان، أو عن حتى إقامتهم فيه في وقت ما هو نفس المنطق الذي يمكن أن يجعل كافة الدول التي مروا بها أو أقاموا فيها في مختلف الفترات مسؤولة بنفس القدر. وفي هذه الحالة فإثيوبيا نفسها التي جرت الجريمة على أراضها والتي مكث فيها هؤلاء المتهمون زمنا ليس بقصير بل ظلوا يترددون عليها لعدة مرات على مدى عامين حسب الإفادات التي أدلوا بها في الوثيقة الإثيوبية، تعتبر مسؤولة مسؤولية مباشرة على حد سواء فلماذا لم تكشفهم إثيوبيا خلال رحلاتهم هذه؟

إن عدم تقديم المعلومات الدقيقة التي تساعد في الوصول إلى هؤلاء المتهمين والتستر خلف حماية المصادر السرية والحساسة هو أمر مردود. ذلك أن هذه المصادر السرية والحساسة عادة ما يتم إدخارها للحظة الحاسمة التي يتم الاحتياج لها فيها وليس بعد ذلك. ولا أظن أن معاقبة الشعوب وحرمانها هو أمر هيّن للدرجة التي تكون فيها حماية المصادر السرية أهم من حياة الشعوب.

لا أحب أن أطيل في هذا الأمر ولكن شعب السودان كله معرض للعقاب والحصار نتيجة لاتهامات غير مؤسسة تعتمد على مصادر سرية لا يمكن الكشف عنها. وإنني هنا أود أن أطرح بعض التساؤلات ذات المعنى.

لماذا أجريت المحاكمات لهؤلاء المتهمين في سرية تامة؟ ولماذا رفض السماح حتى للمحامين المصريين من مقابلتهم؟ ولماذا لم يتمكن مبعوث الأمين العام السيد قاريخان من مقابلتهم؟ ولماذا لم يتسن لسفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن مقابلتهم؟ ولماذا توقفت هذه المحاكمات؟

بل إن من دواعي السخرية والعجب أن تستند بعض الجهات على معلومات وردت في مقابلة صحفية مع هؤلاء المتهمين والذين يوجدون في حراسة العدالة ولا تجري لهم محاكمة يمكن أن يقولوا فيها ما يريدون.

يطالب قرارا مجلس الأمن ١٠٤٤ (١٩٩٦) و ١٠٥٤ (١٩٩٦) السودان بالتوقف عن دعم الارهاب ومساندة الارهابيين وإيوائهم. هذا الاتهام الخطير تم توجيهه إلى السودان واتخذ ذريعة لمعاقبته بالرغم من أن أحدا لم يتقدم بأي دليل قاطع على ثبوته. إلا إن السودان أخذ هذا الموضوع بجدية حقيقية وباهتمام، وبحث في الذرائع التي دعت لتوجيه هذا الاتهام إليه، خاصة وهو البلد الذي عرف عبر التاريخ بنبذه للعنف والارهاب وجنوحه للسلام والمحبة. وقد سعت الحكومة السودانية سعيا حثيثا لإجراء اتصالات مكثفة مع الدول التي كانت تردد هذه الاتهامات. وتفهما من السودان لأسباب قلق بعض هذه الدول قام برد فعل فوري نتيجة حوارات واتصالات معها واتخذ خطوات أمنية محددة بمشورتها حيث قام بطرد كافة الأجانب الذين يثيرون قلق هذه الدول من السودان، بغض النظر عما إذا كان لهم نشاط غير عادي أم لا. خاصة ما يطلق عليهم "العرب الأفغان".

وقد يتساءل البعض عن سبب وجود هؤلاء الأشخاص في السودان، وهذا سؤال مشروع؟ وهنا أحب أن أوضح حقيقة هامة وهي أن وجود الكثير من العرب والأفارقة بالسودان كان نتيجة للسياسة التي اتخذتها الحكومة السودانية منذ ستة أعوام، وذلك بعدم فرض تأشيرة دخول على العرب وبعض مواطني الدول الأفريقية، وذلك انطلاقا من رغبة السودان في تشجيع التداخل والتآخي مع اخوته العرب والأفارقة وتشجيع الاستثمار في البلاد. إن مثل هذه السياسة أمر عادي ومتبع في عدد من الدول كما هو الحال بين دول الاتحاد الأوروبي مثلا. لذا فهذه السياسة ليست بدعة ابتدعها السودان، بل هي موجودة وممارسة في المجتمع الدولي.

نتج عن هذه السياسة دخول أعداد كبيرة من مواطني الدول العربية والأفريقية للسودان. ومع ازدياد أعدادهم ومع عدم وجود سجل ينظم وجود هؤلاء المواطنين، بحكم عدم حصولهم على تأشيرة دخول، بدأت بعض الدول تبدي قلقها بشأن بعض الأفراد والجماعات. وقد كان أول رد فعل لحكومة السودان بعد محاولة اغتيال الرئيس المصري واتهام مصريين كانوا يقيمون في السودان، هو إعادة العمل بتأشيرة الدخول مرة أخرى للسودان وحصر كافة الأجانب المقيمين في السودان. وعملا بقراري مجلس الأمن ١٠٤٤ (١٩٩٦) و ١٠٥٤ (١٩٩٦) قام السودان بإبعاد كل هؤلاء من البلاد امتثالا لهذين القرارين. وهنا أود أن أوضح أمرا هاما هو أن السودان لم يتلق أي اتهامات من أي دولة موجهة لأي من هؤلاء المبعدين. وليس من بين هؤلاء المبعدين من هو مطلوب قضائيا في دولته أو دولة أخرى، بل تم إبعاد كافة الأجانب بناء على قرار اتخذه السودان وبناء على رغبته في إبعاد الشبهات عن نفسه، وتماشيا مع قرارات مجلس الأمن، وضمانا لعدم تعريض شعبه لأي معاناة ورغبة منه في التفرغ للتنمية الاقتصادية في البلاد بالتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة.

إن إلقاء اللوم والمسؤولية على السودان عن كل الأعمال الارهابية التي تحدث في دول الجوار والإقليم والعالم أجمع لن يحل مشكلة الارهاب الدولي، إذ أن حل هذه الكارثة التي تواجه البشرية اليوم يكمن في الوصول إلى الجذور الحقيقية للمشكلة ومسبباتها ومن ثم معالجة هذه الأسباب. إن إلقاء الاتهامات جزافا على الدول لإدانتها والتذرع بمكافحة الارهاب ليس هو الحل لهذه المشكلة.

وأود أن أشير إلى أن السودان يشارك أعضاء المجلس والمجتمع الدولي أهدافهم الرامية لمكافحة الارهاب، ويبدي الرغبة الصادقة في التعاون مع أية دولة من دول العالم للوصول إلى هذا الهدف، فضحايا الارهاب هم اخوتنا وآباؤنا وأمهاتنا وأبناؤنا الصغار.

أود أن أؤكد مرة أخرى أن الخطوات التي اتخذها السودان لم تكن مجرد زوبعة في فنجان أو ذرا للرماد في العيون، كما حاول البعض أن يصور ذلك، ولكنها خطوات حقيقية ذات نتائج ملموسة ومعروفة. وقد أصبحت هذه السياسات منهجا ثابتا لحكومة السودان، وهي خطوات أمنية محددة يمكن التحقق منها على أرض الواقع، فالسودان بلد مفتوح لكل من أراد التحقق.

طلب المجلس من السودان في قراريه السابقين العمل على تحسين علاقاته مع جيرانه. ولن أناقش هنا حيثيات هذه القرارات ولا كيفية اتخاذها، بل سأقول وباختصار شديد إن للسودان عشر دول مجاورة، وللسودان علاقات طيبة للغاية ومتطورة مع ست من هذه الدول وتربطه مع معظمها اتفاقيات مختلفة ولجان وزارية مشتركة تجتمع بصورة منتظمة. فما هي حقيقة العلاقة مع الدول الأربع الأخرى.

فلنبدأ بالجارة الشاكية، اثيوبيا، لنجد أن العلاقات السودانية الاثيوبية كانت تسير على أحسن حال وفي تطور مطرد إلا من بعض المشاكل الحدودية التي كانت تحل في حينها بتفاهم الطرفين. واستمرت العلاقات على هذا المنوال حتى بعد وقوع الحادث المؤسف للرئيس المصري بعدة أشهر، هذا الحادث، وبالرغم من جسامته، سبب سوءا في التفاهم بين البلدين، ويمكن اعتباره عابرا وسينتهي بحل المشكل القائم. لذا فإن السودان حرص على السعي لاستمرار الاتصالات مع اثيوبيا لمحاولة تنقية الأجواء وتجاوز هذه الأزمة. وقد تواصلت هذه الجهود الى أقصى مدى حيث التقى الرئيس الاثيوبي والرئيس السوداني على هامش القمة الافريقية في ياوندي، وناقشا العديد من القضايا التي تهم البلدين. وأكدا على التعاون لعدم حدوث أية تداعيات في العلاقات بين البلدين، هذا اللقاء نعتبره بداية الطريق. ونؤكد عزم السودان على الاستمرار في هذا الدرب، ونحن واثقون أن عزمنا هذا يقابل بمثله من الجارة اثيوبيا.

الجارة الثانية أوغندا، والحديث عن أوغندا ينطوي على كثير من المرارة، فمعلوم لدى الجميع أن أوغندا ظلت تدعم حركة التمرد في جنوب السودان وتساندها ماديا ومعنويا للهجوم على السودان إنطلاقا من أراضيها منذ بداية هذه الحركة عام ١٩٨٤. واستمر هذا الدعم بعد قدوم الحكومة الحالية في السودان. وظل السودان يسعى لتقريب ذات البين بين الدولتين منذ ذلك الحين. وإذا قدر لهذه الجهود أن تنجح فإنها كانت تصمد لفترة قصيرة ثم تعود بعدها الأخيرة لنفس الممارسات السابقة.

لقد حاول السودان وبشتى الطرق رأب الصدع في علاقاته مع أوغندا فقام بمبادرات لتوسيط دول محايدة بين البلدين. فكانت الوساطة الملاوية وقبلها كانت الوساطتان النمساوية والليبية. إلا أن أوغندا وفي كل مرة يتم فيها تحديد موعد لقاء للمسؤولين في البلدين، كانت تتخلف وتخلق الأعذار للتهرب. ووصل الأمر مؤخرا بأن قامت القوات الأوغندية في محاولة يائسة لدعم التمرد بالتوغل في داخل الأراضي السودانية. إلا أن محاولتها هذه باءت بالفشل. وقد ظل السودان يحدوه الأمل في التوصل الى حل لهذا الأمر على المستوى الثنائي أو أن تستجيب أوغندا لأي من مبادرات الوساطة أو حتى حل المسألة في الإطار الافريقي. لذا لم يقم بنقل تفاصيل الاعتداءات الأوغندية الى مجلس الأمن، كما امتنع عن نقل وقائع الغزو الأوغندي لذات السبب. إلا أن اليأس من تجاوب أوغندا أصاب السودان، خاصة بعد اتهامات أوغندا المتكررة بأن السودان يدعو الأصوليين المسيحيين المعارضين من داخل حدوده الجنوبية، مع انها تعلم تماما أن الشريط الحدودي المتاخم لأوغندا لا يقع تحت سيطرة الحكومة بل تسيطر عليه فلول المتمردين الذين ترعاهم هي.

وأخيرا ليس خافيا على الأعضاء الموقرين، المشاكل المتعددة التي تواجهها أوغندا مع كافة جاراتها الأخريات بلا استثناء، والتي وصل عدد منها الى هذا المجلس. ولا يفوت على فطنة المجلس الجهة التي تسعى لزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة.

إن السودان ما زال يسعى لتفعيل الوساطات السابق ذكرها. وأود هنا أن أتقدم بالشكر لهذه الدول التي بذلت الكثير من الجهد في هذا الشأن، وأدعوها ومن على منبر المجلس للاستمرار في السعي لإقناع أوغندا لقبول التفاوض والتشاور كطريق لحل أي خلاف عالق بين البلدين. وأؤكد أمام المجلس هذا أن السودان على استعداد وبجدية تامة للجلوس الى طاولة المفاوضات مع جارته الجنوبية أوغندا وصولا الى تطبيع علاقاته معها.

أما إريتريا فهي الخنجر المسموم في خاصرة بلادي، وهي الجرح الغائر في حدودها الشرقية، وهي الخطر الذي ينذر بالتفاقم والانتشار في منطقة القرن

الافريقي بأكملها. فإريتريا هي الدولة الوحيدة في العالم التي يعلن رئيسها على رؤوس الأشهاد، وأمام أجهزة الإعلام الدولي أنه سيقدم الدعم المسلح لأية مجموعات معارضة بهدف إسقاط الحكومة الشرعية في السودان. وفي حديثه عن حدود هذا الدعم قال بالحرف الواحد لهيئة الإذاعة البريطانية وأقتبس باللغة الانكليزية:

"The sky is the limit, I would say" (الدعم بلا حدود، أقولها صراحة).

أجل، هذا ما قاله الرئيس الإريتري وبصوته لهيئة الإذاعة البريطانية. وأترك، لكم يا سيدي الرئيس، ولأعضاء هذا المجلس تقييم ما قاله الرئيس الإريتري.

أضف إلى ذلك الاعتداءات الحدودية داخل الأراضي السودانية، وزرع الألغام داخل المناطق السكنية، مما أودى بحياة عدد من المواطنين السودانيين. هذا المسلك دعا السودان للفت انتباه المجلس عدة مرات لهذه الممارسات في الوثائق الرسمية للمجلس S/1995/569، S/1995/522، S/1994/133، و S/1994/71.

وإن كان البعض يحاول إلقاء اللوم على الجانب السوداني، فلننظر إلى علاقة إريتريا بجاراتها التي ظلت وسائل الإعلام الدولية تتناولها يوميا حتى صباح الأمس من هجمات وتحرشات عسكرية، ووصل جزء كبير منها إلى هذا المجلس وإلى المحاكم الدولية. كما أن مساعي بعض أعضاء المجلس لترميم علاقات إريتريا وتسوية نزاعاتها مع بعض جاراتها معروفة للجميع.

هل المسلك الإريتري وتوجهه العدواني نحو الشعب السوداني وحكومته الشرعية المنتخبة مسؤولية السودان؟ هل يعاقَب السودان وشعبه، الذي استضاف الشعب الإريتري لسنوات طوال، اقتسم خلالها معهم لقمة العيش، بسبب السياسات المتهورة التي تتبعها الحكومة الإريترية؟ هل يتحمل السودان وأهل السودان قسوة الاعتداءات الإريترية المتكررة ومرارتها، ثم يتحمل بعد ذلك وزر الإدانة؟!

ولعل أعضاء المجلس يذكرون ما نقلناه في وثيقة المجلس S/1996/358 عن قيام إريتريا بالاعتداء العسكري على الأراضي السودانية وقيامها بتسليم مبنى السفارة السودانية في أسمرا إلى المعارضة السودانية المسلحة في خطوة غير مسبوقة في القانون الدولي والسلوك المتحضر. بالرغم من ذلك وكل ذلك، فإنني أرجو أن أؤكد للمجلس أن السودان لم يبادر بالعداء لإريتريا. بل هو على أتم استعداد لإزالة التوتر القائم بين البلدين إذا أبدت إريتريا حسن نواياها نحو السودان وامتنعت عن الدعم المسلح للعناصر الخارجة والمارقة، وكفت عن زعزعة استقراره وتهديد أمن مواطنيه في شرق السودان.

نعود لجارتنا وشقيقتنا الكبرى مصر، لنؤكد، كما فعلنا من قبل، على خصوصية العلاقات الأزلية بين البلدين والشعبين، هذه الصلة الضاربة بجذورها في عمق التاريخ، القديمة قَدم أهرامات الجيزة بالقاهرة وأهرامات البجراوية في شمال السودان، وقِدم وادي النيل الذي يمثل شريان الحياة. ولعلي أستطيع القول بأنه من الصعب على الذين هم من خارج مصر والسودان أن يتفهموا عمق، بل وتعقيدات هذه العلاقة التي ظلت دائما شؤونها وشجونها محصورة بين الطرفين. ولعل القدر ساقنا اليوم إلى لحظة يسجل فيها معلما بارزا في تاريخ العلاقة بين البلدين تنتقل فيه خصوصية هذه العلاقة إلى المحافل الدولية ناهيك عن الإقليمية.

إننا نجتر ذلك وفي النفس مرارة ولكن إنما نفعله امتثالا لقرارات مجلس الأمن التي فرضت علينا تناول علاقتنا بجارتنا الشقيقة من خلال مجلس الأمن.

لقد بُذلت جهود جبارة مشتركة بين المسؤولين في كلا البلدين كللت بالنجاح بلقاء القمة بين الرئيس حسني مبارك والرئيس عمر البشير في القاهرة. ولا يستطيع أي مراقب وصف هذا اللقاء إلا بأنه كان ناجحا. والدليل على نجاحه أنه أعقبته سلسلة لقاءات بين وزيري الخارجية في البلدين، ووزيري الداخلية، ووزيري الإعلام. ولقد تم الاتفاق على تشكيل لجان أمنية لحل المشكلات الأمنية بين البلدين انعقد أول اجتماع لها في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ بالخرطوم. ولقد كان اجتماعا أوليا للنظر بصورة عامة في هموم كل من الطرفين ثم العودة للاجتماع مرة أخرى بعد أسبوع. ولقد ظل وفدنا الأمني جاهزا ومنتظرا لانعقاد الاجتماع الثاني منذ العاشر من تموز/يوليه المنصرم، ولا زلنا نلاحق القيادة المصرية لعقد هذا الاجتماع حتى هذه اللحظة.

وأرجو أن أتحدث بالشفافية المطلوبة مع مجلس الأمن لأهمية هذا الأمر. فقد وصلنا ما يفيد باتهام الاخوة المصريين لنا بعدم الجدية والمماطلة. وأنا هنا أتساءل كيف يمكن الحكم على اجتماع مبدئي قصير يبحث في الإطار العام والمسائل الإجرائية للوصول إلى الجزئيات التي يمكن بحثها، بأنه عدم جدية ومماطلة؟ كيف يمكن الوصول لهذا الحكم مع الكم الهائل لإرث السنوات السابقة التي انتكست فيها العلاقات؟ وأنا لا أود التساؤل بأن كان المقصود من كل هذا هو إضاعة الزمن القصير أصلا لإيراد الأمر للمجلس زيادة في الضغوط على السودان؟

وأؤكد للمجلس أن تقييم السودان لهذه الخطوات التي ذكرتها هو أنها كانت بداية طيبة ومشجعة للغاية. خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن هذه الاجتماعات تعتبر أول لقاء بين قادة البلدين خلال الستة أعوام المنصرمة. لذا فإنه قد لا يكون من السهل تعجل النتائج وتوقع الانتهاء الفوري من كافة المسائل العالقة بين البلدين.

إن حل كافة المسائل العالقة مع الشقيقة مصر يعتبر من أولويات الأهداف الاستراتيجية لحكومة السودان. والسودان جاد كل الجدية في هذا التوجه. إن السودان ملتزم بالإطار الذي اختطه الرئيسان في لقائهما لإحداث التقارب بين البلدين وإزالة الشوائب من العلاقات. وتحمل الحكومة السودانية نوايا حقيقية صادقة ترغب في ترجمتها إلى أعمال مشتركة ملموسة بغرض المضي قدما في تحسين العلاقات. بعد كل هذا، كان السودان يأمل ألا تكون شقيقته الكبرى هي القوة الدافعة لفرض عقوبات على الشعب السوداني، والذي ظل على مدى التاريخ وفيا لهموم الشعب المصري. إن السودان ظل وسيظل هو العمق الطبيعي لمصر كما هو الحال بالنسبة لمصر.

ولعلكم تسمحون لي بأن أستعير بيتا من الشعر العربي القديم يصف حال الشعب السوداني مع إخوته في مصر ويقول:

وظلم ذوي القربى أشد مضاضة   على النفس من وقع الحسام المهند

هذه هي جهود السودان التي بذلها صادقا أمينا للامتثال لقرارات المجلس، بالرغم من مآخذ السودان عليها والتي أوضحها في حينها، إلا أنه التزم أمام هذا المجلس ومنذ أول يوم بتنفيذ كافة هذه القرارات. وهذه الجهود التي قام بها السودان والمساعي المتواصلة والمستمرة حتى هذه اللحظة ليس مع دول الجوار فحسب بل مع كافة دول العالم وخاصة الدول الكبرى، تعبر تعبيرا صادقا حقيقيا عن احترام السودان للشرعية الدولية والمبادئ الأساسية للتعايش السلمي بين البلدان والشعوب.

إن السودان لا يطلب من المجتمع الدولي بصفة عامة ومن مجلس الأمن بصفة خاصة سوى العدل والإنصاف، والنظر بموضوعية للمسألة برمتها، على ضوء الخطوات التي اتخذها السودان. هذه الخطوات التي لا يستطيع أن ينكرها إلا مكابر. والسودان يعلم أن كافة أعضاء المجلس بدون استثناء قد أقروا بأن السودان قد اتخذ بعض الخطوات الإيجابية، فما هي النتيجة؟ هل يشجع المجلس السودان للاستمرار في هذه الخطوات برفع بعض العقوبات أو على الأقل بإعطاء الفرصة لاتخاذ المزيد من الخطوات الإيجابية؟ أم يلوح بتوقع مزيد من العقوبات التي إذا تم تطبيقها ستكون لها آثار إنسانية واقتصادية بالغة ليس على السودان فحسب بل على منطقة القرن الافريقي ككل؟

إن المشروع المعروض أمام المجلس اليوم يسير في اتجاه فرض العقوبات، تلك العقوبات التي يعلم تفاصيل آثارها المدمرة على الشعوب كافة أعضاء المجلس والأمم المتحدة. إن رؤية المجتمع الدولي لمؤسسة العقوبات انعكست في توافق الآراء الذي توصل له فريق العمل الفرعي المعني بالعقوبات في إطار الفريق العامل مفتوح العضوية المعني بخطة السلام والذي أكد، من ضمن مواضيع أخرى، على ضرورة تفادي الآثار السلبية الضارة على الشعوب من جراء فرض العقوبات على المدى القصير والبعيد.

والسودان يحمِّل مجلس الأمن وأعضاءه مسؤوليتهم التاريخية بشأن القرار الذي يهمون باتخاذه. فالمنطق يشير إلى أن التعاون والمحاولات الجادة للامتثال لقرارات المجلس التي قام بها السودان، لا بد وأن تقابَل بتشجيع المجلس لا أن تواجَه بالتلويح بفرض عقوبات على الشعوب المغلوبة على أمرها. إن الإجراء الذي ينوي المجلس أن يتخذه اليوم، وبالرغم من دفع البعض بأنه تأجيل لمناقشة الموضوع بغرض منح السودان مزيدا من الوقت، يمثل حكما مسبقا على السودان،

سيذهب ضحيته الشعب السوداني المسالم وسيقع ضرره على كافة دول المنطقة.

أرجو أن تسمحوا لي بأن أتساءل تساؤلا مشروعا: هل القصد من فرض المجتمع الدولي للعقوبات هو عقاب للدول والشعوب، أم هو وسيلة للإصلاح وصون السلم والأمن الدوليين؟ إننا الآن، وإزاء ما أقره الكافة هنا، أمام وضع يسير في خطوات إيجابية إلى الأمام وليس إلى الوراء. وفرض العقوبات في هذه الحالة يؤكد أن القصد هو في النهاية عقاب الشعوب.

وهنا أرجو أن تسمحوا لي بالقول بأن الكيفية التي تناول بها المجلس هذا الموضوع بشأن السودان ستكون مثالا سيئا للدول الأخرى التي تطلب عدالة المجتمع الدولي، خاصة أن كل ما ينشده السودان كان وما زال تحقيق العدالة فقط لا غير. لقد أصبح ما يواجهه السودان في مجلس الأمن الآن يمثل بالنسبة لكثير من الدول تجسيدا بينا للظلم والإجحاف.

في الختام أؤكد على أن المبادئ التي وضعها السودان نصب عينيه هي الحق، والعدل، والشورى، والسلام. لذا فإن التهم الموجهة للسودان تتعارض مع هذه المبادئ التي يرتكز عليها السودان في مجمل سياساته وتوجهاته. وسيظل السودان وفيا لهذه المبادئ، اتساقا مع تاريخه وإرثه الحضاري، كدولة مشاركة بفعالية في صون الأمن والسلم الدوليين. ومن هذا المنطلق لن يألو السودان جهدا ولن يترك سبيلا إلا سلكه لتكريس هذه المبادئ وفي الاستمرار في الامتثال لكافة قرارات مجلس الأمن تنفيذا والتزاما بالشرعية الدولية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرى أن ممثل السودان لا يعرف ممارسة المجلس الجديدة بعدم إسداء التحيات إلى الرئيس وإلى سلفه. وعلى أي حال أود أن أشكره على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى سلفي.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع أي اعتراض، فسأطرح مشروع القرار على التصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): على الرغم من كل ما قاله توا ممثل السودان، وقد استمعت إليه بعناية، فإن وفدي غير مقتنع، لسوء الحظ، بأن السودان قد امتثل لمطالب المجلس الواردة في القرارين ١٠٤٤ (١٩٩٦) و ١٠٥٤ (١٩٩٦). والسودان لم يقم حتى الآن بتسليم المشتبه فيهم الثلاثة المطلوبين فيما يتصل بمحاولة اغتيال الرئيس مبارك، وما زال العديد من جارات السودان يشعرون بالقلق حيال دعمه للأنشطة الإرهابية داخل أراضيه.

ولهذا السبب اضطر المجلس الى اتخاذ إجراء إضافي. والإجراء لا علاقة له بتوجه الحكومة الحالية في السودان: فهو بكل بساطة مجرد رد ضروري على إخفاق السودان في الاستجابة على نحو كاف لطلبات هذا المجلس وطلبات منظمة الوحدة الافريقية.

وبناء على ذلك نرحب بمبادرة مصر في عرض مشروع القرار هذا الذي سنصوت عليه بعد قليل. ونحن نؤيد كل التأييد التدابير الواردة فيه، ونأمل أن تسهم هذه التدابير في إحداث تغيير مبكر في موقف الخرطوم.

والحل لهذه المشكلة بسيط: يجب على حكومة السودان أن تقدر القلق الدولي إزاء سلوكها وأن تمتثل لطلبات مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية.

إن أحد الطلبات الرئيسية في هذا القرار والقرارين السابقين هو مطالبة السودان بأن يعمل على ضمان تقديم الثلاثة المشتبه فيهم المطلوبين فيما يتعلق بمحاولة اغتيال الرئيس مبارك للعدالة في إثيوبيا. ونحن ما زلنا مقتنعين بأن حكومة السودان تعرف مكان وجودهم. فإذا كانوا لا يزالون في السودان فالجواب صريح: يجب على الحكومة أن تقوم بتسليمهم الى إثيوبيا وفقا لمعاهدة تسليم المجرمين المعقودة بين البلدين. أما إذا كانت السودان قد ساعدت، على الأقل، واحدا من هؤلاء الثلاثة على مغادرة البلد، وهو ما يحتمل أن يكون قد حدث، فإن مشروع القرار هذا يطلب بشكل واضح من حكومة السودان أن تتخذ إجراء فوريا يشمل، على سبيل المثال، تقديم الأدلة الضرورية، كي يمكن تسليمه الى اثيوبيا. ونحن لن

نرضى حتى تكفل السودان تحقيق هذا الهدف وحتى تتوقف عن دعم الإرهاب الدولي.

لقد لاحظنا باهتمام التحركات التي قام بها السودان لإبعاد نفسه عن بعض المجموعات الإرهابية التي كان يدعمها، ولاحظنا ادعاءات حكومة السودان بأنها أثبتت استعدادها للتعاون مع جميع الأطراف المعنية في البحث عن المشتبه فيهم والقبض عليهم. ولكننا نرى أنها يجب أن تقوم بأكثر من ذلك للامتثال للطلبات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٠٤٤ (١٩٩٦).

وإن مجلس الأمن، باعتماده مشروع القرار هذا، يثبت لحكومة السودان أنه ما زال منشغلا بهذه المسألة، وأنه لن يتردد في تنفيذ الجزاءات الجوية بعد فترة ٩٠ يوما إذا لم تمتثل السودان للطلبات الواردة فيه.

وأخيرا، نحث الدول على إبلاغ الأمين العام بالخطوات التي اتخذتها لتنفيذ القرار ١٠٥٤ (١٩٩٦) إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد. فالتطبيق الصارم للجزاءات عامل هام في ضمان امتثال السودان.

السيد غنيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد طلب المجتمع الدولي من السودان اتخاذ خطوتين بسيطتين هما: تسليم الثلاثة الباقين المشتبه فيهم المسؤولين عن التخطيط للهجوم الإرهابي على الرئيس المصري السيد حسني مبارك، وثانيا، إنهاء السودان دعمه للإرهاب.

ما زالت حكومة السودان ترفض حتى الآن الامتثال لهذين الطلبين الصريحين. وآخر تقرير للأمين العام يبين ذلك بشكل واضح.

وما شهدناه حتى الآن، بدلا من ذلك، وما سمعناه اليوم إنما هو حملة علاقات عامة سودانية زائغة، يحاول بها السودان إقناع العالم بأنه قد تعاون دائما في المجال الأمني. والمجتمع الدولي، كما يتضح من اعتماد مشروع القرار هذا، لا تخدعه هذه المراوغات ولا تصرفه عن الهدف. وهو مستعد، بدلا من ذلك، لتطبيق ضغط محسوب ومتزايد على حكومة السودان الى أن تفي بالتزاماتها تماما. وسوف يتصرف المجلس اليوم بصورة يتجنب بها زيادة تفاقم الأزمة الإنسانية في السودان. وإذا ما اضطررنا السودان الى تنفيذ الجزاءات المفروضة على خطوطه الجوية فسوف نعمل على ضمان استمرار الإغاثة الإنسانية.

إن مشروع القرار هذا هو ما يمكن أن نسميه منبها لإيقاظ السلطات السودانية. فبعد ٩٠ يوما، سنجتمع لنقرر بدء نفاذ الجزاءات التي يتفق عليها اليوم، ووضع الإجراءات لتنفيذها. وبالنظر الى الطبيعة الملزمة لقرار اليوم، فلن يكون من الممكن التراجع فيه إذا ما استمر السودان في عناده. ويجب ألا يكون ثمة شك في ذلك.

إن لهذه المهلة غرضا واحدا هو إعطاء السودانيين فرصة للتخلي عن محاولتهم تحدي إرادة مجلس الأمن وقواعد الأخلاق الدولية. هناك مخرج واحد لا ثاني له أمام الحكومة السودانية لتفادي هذه الجزاءات هو: اتخاذ خطوات مجدية ومقنعة للتعاون في تعقب المشتبه فيهم الثلاثة ووضع حد للدعم السوداني للمجموعات الإرهابية.

الإرهاب الدولي يستهدف الناس الذي لا يملكون الحماية لأنفسهم، الناس الذين لا يبغون أكثر من أن يعيشوا حياتهم الخاصة وفي سلام. وجميع الدول الأعضاء يواجهون هذا التهديد. وقد أكد قادة العالم التزامهم بخوض المعركة ضد الإرهاب دائما. واليوم نتخذ خطوة صغيرة الى الأمام في هذه الحملة. ويجب ألا يساء فهم صبرنا هذا في الخرطوم. فالتزامنا الجماعي بالقضاء على الإرهاب لا يتزعزع. واستمرار السودان في عدم الامتثال لطلبات المجتمع الدولي لن يؤدي الى تطبيق هذه التدابير فحسب بل سيضطرنا أيضا الى النظر في اتخاذ خطوات أخرى.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد كان موقف روسيا دائما هو المقاومة بلا هوادة للإرهاب الدولي بجميع مظاهره. وفي سبيل محاربة هذا الخطر البالغ الذي يهدد السلم والأمن الدوليين، نتعاون مع مختلف الدول بطريقة عملية وبناءة، ومع المنظمات الدولية والإقليمية. وإن مساهمة روسيا في إعداد القرارات المناهضة للإرهاب، والتي اتخذتها مجموعة الـ ٨ في ليون وباريس، برهان واضح على سياستنا الثابتة في هذا الصدد.

أدانت روسيا بشكل قاطع محاولة اغتيال الرئيس المصري في أديس أبابا. ونحن نبذل جهودا متواصلة

لضمان إجراء تحقيق موضوعي في هذه الجريمة، استنادا الى وقائع، وتقديم الفاعلين الى المحاكمة.

وهذه المهمة لا يمكن تحقيقها إلا بالتعاون البناء بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك داخل منظمة الوحدة الأفريقية والآليات الإقليمية الأخرى، وكذلك على الصعيد الثنائي بمشاركة الوكالات الدولية المختصة، إذا لزم الأمر. وعلى وجه الخصوص، نحن على علم بالمقترحات ذات الصلة المقدمة من الانتربول، ولكن لسوء الحظ لم يبت في هذه المقترحات حتى الآن. وقد تظهر معلومات إضافية هامة أثناء المحاكمة المغلقة الجارية في أديس أبابا، ونكرر طلبنا الى أعضاء مجلس الأمن أن يتابعوا هذه المحاكمة.

ولا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء حقيقة أنه لدى اعتماد القرارين ١٠٤٤ (١٩٩٦) و ١٠٥٤ (١٩٩٦) كان النهج السائد في مجلس الأمن لا يستهدف البحث عن المشتبه بهم بارتكاب العمل الإرهابي بقدر ما كان يستهدف عزل السودان. ومن أجل تحقيق مصالح قصيرة الأجل، فقد جرى تجاهل أصوات أولئك الذين عارضوا بشدة - بمن فيهم وفد بلدي - تلك الممارسة غير السليمة المتمثلة في فرض عقوبات على أساس غامض، وبالتالي، تقديم مطالب يتعذر تلبيتها، دون صوغ معايير وشروط واضحة لفرضها ورفعها.

ومما يؤسف له، أن تكرارا لهذا النهج يمكن رؤيته في مشروع القرار هذا. صحيح أن مقدمي مشروع القرار هذه المرة قد تخلوا بصورة معقولة عن فكرة فرض حظر جزئي آلي على الطيران ضد السودان؛ وكان هذا خطوة في الاتجاه الصحيح. غير أن مشروع القرار يحدد سلفا بأنه لا بد من فرض الحظر الجوي. ولقد أدهشنا أن هذا قد تقرر دون القيام بأية محاولة لتقييم الآثار الإنسانية السلبية لهذا الإجراء المترتبة على سكان السودان، بالرغم من حقيقة أن وفد بلدي اقترح القيام بهذا التقييم المسبق. وعلاوة على ذلك، فإن الفقرة ٣ من مشروع القرار لا تفرض الجزاءات على شركة الخطوط الجوية السودانية فقط، وإنما على جميع الخطوط الجوية السودانية الأخرى، والتي لم تتهم مطلقا بأي شيء من قبل.

ويبرز السؤال وهو كيف يمكن للسودان أن يمتثل لأحكام القرارين ١٠٤٤ (١٩٩٦) و ١٠٥٤ (١٩٩٦)، إذ أن هذه الأحكام في العديد من الجوانب تتجاوز حدود الولاية الوطنية للسودان وقدرته الفعلية.

وإن الاستخدام السريع لأداة الجزاءات لا يلحق الضرر بشعب السودان وبلدان المنطقة فحسب، بل يشكل سابقة يمكن أن تلحق ضررا حقيقيا بسلطة مجلس الأمن من خلال إعطاء انطباع بأن المجلس غير قادر على استخلاص العِبر من الدروس السابقة. وتبرز حالة متناقضة: فهناك من ناحية، وأثناء المشاورات العديدة غير الرسمية وفي هيئات الجمعية العامة، تأييد واسع لضرورة وضع الآثار السلبية للجزاءات في الحسبان والتقليل منها، بما في ذلك ما يلحق منها بالبلدان الأخرى، وضرورة وضع معايير وحدود زمنية واضحة؛ ومن ناحية أخرى، وعندما يتعلق الأمر باتخاذ قرارات محددة تتعلق بحالات محددة، يتوالى اتباع النهج القديمة.

وفي ضوء هذا، لا يسع الوفد الروسي أن يؤيد مشروع القرار. بيد أننا نرى أن من الممكن ألا نقف عقبة في طريق اعتماده. ولنا ملء الثقة بأنه، إذا عاد مجلس الأمن بعد ثلاثة أشهر للنظر في مسألة السودان، فإن الحصافة ستسود وسيتم الالتزام بهدف الاضطلاع بحملة واقعية ضد الإرهاب، وليس محاولة لاستخدام هذا الشعار لمعاقبة أنظمة لا يستسيغها البعض. ونحن نعتقد أن هذه المناقشة، إذا جرت بعد مدة ثلاثة أشهر، ينبغي أن تجرى فقط على أساس تقرير مناسب يقدمه الأمين العام، يعكس الآثار الإنسانية المحتملة للتدابير التي ينظر فيها مجلس الأمن، وتحليل الطرق المحددة لحسم المسألة، مع أخذ مقترحاته الانتربول والتقدم المحرز في إجراءات غرفة المشورة للمحاكمة في أديس أبابا في الاعتبار.

ونحن مقتنعون بأن مشكلة تقديم المشتبه بهم إلى العدالة ينبغي أن تحسم بصورة عاجلة. ونأمل أن تتخذ حكومة السودان، انطلاقا من مقترحاتها ووعودها المعروفة، خطوات فعلية لتحقيق ذلك الهدف، بالتعاون مع سلطات إثيوبيا ومصر والدول الأخرى المعنية.

السيد ويسنومورتي (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل بياني بالإعراب عن تقدير وفد إندونيسيا للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة S/1996/541 والمؤرخ ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦ وإضافاته، والمتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٠٥٤ (١٩٩٦). ونحن نعتبر أن التقرير يعكس وجهة نظر متوازنة

وموضوعية لأنه لم يأخذ في الاعتبار فقط التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء وإنما أيضا تلك المبادرات التي اتخذتها الحكومة السودانية في جهودها للامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونحن، شأننا شأن الآخرين، نشعر بعميق القلق إزاء محاولة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية في أديس أبابا في حزيران/يونيه ١٩٩٥. ولا يمكن أن يوصف عمل العنف هذا إلا بأشد لهجة، ولا بد من تقديم الذين ارتكبوا هذا العمل إلى العدالة. والواقع، أن وفد إندونيسيا تبنى على الدوام موقفا راسخا مناهضا للإرهاب الدولي، بوصفه يشكل انتهاكا من أخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يود وفد إندونيسيا أن يؤكد مجددا رأيه بأن السودان يتحمل المسؤولية الكاملة في الامتثال التام لأحكام قراري مجلس الأمن ١٠٤٤ (١٩٩٦) و ١٠٥٤ (١٩٩٦) في إلقاء القبض على مرتكبي عمل العنف هذا، بالإضافة إلى الامتناع عن تقديم الدعم أو إيواء الإرهابيين على أراضيه. ولذا يشجعنا أن نلاحظ أن هذا الجانب قد أدمِج فعلا في الفقرة ١ من مشروع القرار.

وعلى الرغم من ذلك، فإن وفد اندونيسيا، ومنذ البداية، اعتقد بأن النهج التدريجي في معالجة المسألة كان مستحبا، وبخاصة في ضوء الجهود التي يبذلها السودان. وكما ورد في الرسالتين المؤرختين ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦ و ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، فإن الحكومة السودانية بذلت جهودا من أجل العثور على اثنين من الثلاثة المشتبه فيهم، كما طلبت المساعدة من الانتربول. وأعلنت أيضا إدانتها للإرهاب واتخذت الخطوات الضرورية لضمان عدم القيام بأعمال ارهابية من أراضيها؛ علاوة على ذلك، فإن الحكومة السودانية بذلت جهودا من أجل تسليم العديدين من مرتكبي الإرهاب المحتملين. وتتماشى هذه الجهود وروح الفقرة ١ (ب) من القرار ١٠٥٤ (١٩٩٦)، كما نلاحظ أن رسالة السودان المؤرخة ٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ تعلن أن الجهود تبذل لتعزيز العلاقات الثنائية بين مصر والسودان كجزء من نية السودان لتحسين العلاقات مع البلدان المجاورة.

غير أنه، وعلى أساس الافتراض بأن الثلاثة المشتبه فيهم ليسوا في البلاد، فإن السودان لن يكون في مقدوره، بالتالي، أن يمتثل امتثالا تاما لأحكام القرارات ذات الصلة. ونظرا لعدم كفاية المعلومات المتوفرة في هذه المرحلة، فإننا نعتقد أنه قد يكون من المفيد أكثر للمجلس أن يزيد من تشجيعه للسودان على بذل الجهود من أجل توفير المعلومات عن المشتبه فيهم، بما في ذلك أماكن تواجدهم، من خلال إتاحة المزيد من الوقت لتتجنب اتخاذ تدابير قاسية جدا من شأنها أن تؤدي في النهاية إلى نتائج عكسية في محاولة ضمان تعاون السودان مع المجتمع الدولي. ولذا لا يسعنا إلا أن نعرب عن تحفظاتنا بالنسبة لفرض عقوبات واسعة النطاق ضد شركة الخطوط الجوية السودانية، كما تنص على ذلك الفقرة ٣ من مشروع القرار. وعلى الرغم من أن الحظر على الخطوط الجوية السودانية يستهدف في المقام الأول الرحلات الدولية، فإننا مع ذلك نشعر بالقلق من أن يؤثر ذلك على أنشطتها المحلية، وبخاصة نقل الاحتياجات الإنسانية، لأن هذين الجانبين يرتبطان ارتباطا وثيقا.

وبينما ندرك إدراكا تماما، أنه بموجب الفقرتين ٤ و ٥ من مشروع القرار، فإن سريان هذه التدابير ودراسة جميع جوانب أساليب التنفيذ لن يحددهما المجلس إلا بعد مرور ٩٠ يوما من تاريخ اعتماد مشروع القرار على أساس الحقائق التي سيقدمها الأمين العام، فإننا نرى أن توقيت إدراج هذه التدابير في مشروع القرار ليس مناسبا. ومع ذلك، فإن فهمنا لهذه الأساليب سيتضمن أيضا فترة زمنية محددة لغرض هذه العقوبات.

والوفد الإندونيسي يشعر بالقلق إزاء مدى أثر العقوبات على السودان، حيث ان السودان من بين أكثر البلدان فقرا في العالم. وإن فرض الجزاءات سيؤدي إلى آثار ضارة على السكان المدنيين الأبرياء وإلى ترك أثر سلبي على الاقتصاد. ونود أن نؤكد مجددا، وكمسألة مبدئية، أن فرض الجزاءات كوسيلة لممارسة الضغط على الحكومات مسألة تنطوي على خطورة قصوى. فالجزاءات لا يراد بها أن تكون عقابا. ولذا فإن الآثار الإنسانية الضارة، وبخاصة في حالة السودان، لا يجب إسقاطها بسرعة.

وفي هذا الصدد، فإنني أرى أنه لكي يمكن لأي قرار أن يحقق الآثار المرجوة وأن يصبح أداة فعالة لتصحيح حالة معينة، فمن الواجب ألا يعالج اهتمامات القضية قيد النظر فحسب، بل أن يحافظ أيضا على الالتزام الصارم بالمبدأ الأساسي للجزاءات التي لا تستهدف العقاب. لأنه إذا كان من المستحيل تنفيذ القرارات التي تعتمد، فإن اعتمادها يكون ممارسة لا معنى

لها، لأنها لن تسفر إلا عن التأثير على مصداقية المجلس. إن لم تحترم المبادئ الأساسية فلن يمكن لقرار أن يعالج المسألة على النحو الواجب، مهما كانت حسن النوايا.

ومشروع القرار المعروض علينا اليوم يعالج بصفة أساسية عدم الامتثال المستمر من جانب حكومة السودان للمطالب الواردة في الفقرة ٤ من القرار ١٠٤٤ (١٩٩٦) التي أعادت تأكيدها الفقرة ١ من القرار ١٠٥٤ (١٩٩٦). وإذا اعتبرنا أن العقائد الأساسية تظل أنه لا بد من إحالة المسؤولين عن محاولة الاغتيال الى العدالة وأن السودان يتحمل مسؤولية الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي ضوء الملاحظات التي أعربت عنها الآن، فإن وفد بلدي سيصوت لصالح مشروع القرار.

السيد بارك (كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أكثر من سبعة أشهر مضت على بت مجلس الأمن لأول مرة في القضية قيد النظر، فأصدر القرار ١٠٤٤ (١٩٩٦) الذي طالب حكومة السودان، ضمن جملة أمور، بأن تمتثل لطلبات منظمة الوحدة الافريقية بتسليم المشتبه فيهم الثلاثة المطلوبين فيما يتعلق بمحاولة اغتيال الرئيس مبارك، رئيس جمهورية مصر، والإحجام عن دعم الأنشطة الإرهابية. ومنذ أربعة أشهر تقريبا عمل المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لكي يؤكد مطالباته من جديد من خلال إصدار القرار ١٠٥٤ (١٩٩٦).

ويأسف وفد بلدي للافتقار الى التقدم في تنفيذ الفقرة ١ من القرار ١٠٥٤ (١٩٩٦). ونعتقد أن الحكومة السودانية بوسعها، بل انها يجب أن تحرز نجاحا في جهودها لتنفيذ مطالب مجلس الأمن. وبالنسبة للفقرة ١ (ب) من القرار ١٠٤٥ (١٩٩٦)، نلاحظ أن حكومة السودان اتخذت بعض الخطوات الإيجابية. ونحن نرحب بإدانة حكومة السودان للإرهاب والتزامها بأن تكفل عدم التهاون مع الأنشطة الإرهابية على الأراضي السودانية. ونرى أن الالتزامات التي تعلنها السودان يجب أن يدعمها استمرار اتخاذ الإجراءات الملموسة.

ونعتقد أن الغرض من مشروع القرار المعروض علينا إرسال رسالة واضحة الى السودان بأنه لا بديل للامتثال لطلبات المجلس. ولا يحتوي مشروع القرار على تدابير صارمة يجب تنفيذها فورا. فالتدابير الواردة في الفقرة ٣ من القرار الذي سيعتمد تمثل ما لا يتعدى إنذارا بما سيتبع إذا، وفقط إذا لم تمتثل حكومة السودان للطلبات التي أعيد تأكيدها في الفقرة ١ في بحر ٩٠ يوما. والميزة الرئيسية لهذا النهج المتدرج هي أن امتثال السودان خلال الـ ٩٠ يوما التالية يجنبها تماما الحاجة الى تنفيذ الفقرة ٣ تنفيذا فعليا. إننا نناشد السودان ألا يستخف بعزم المجتمع الدولي على استئصال شأفة الإرهاب، وأن يستفيد أفضل استفادة من فترة السماح الإضافية التي أجازها القرار لكي يمتثل امتثالا تاما وسريعا لطلبات مجلس الأمن.

وبهذه التعليقات، سيصوت وفد بلدي لصالح مشروع القرار المعروض على المجلس.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): أثناء المداولات حول البند الحالي في مجلس الأمن، أعاد الوفد الصيني التأكيد في مناسبات كثيرة أنه يعارض دائما وبشدة أي شكل من أشكال الأنشطة الإرهابية.

ونرى أن كل الإرهابيين يجب أن يقدموا الى العدالة. ومحاولة اغتيال الرئيس مبارك رئيس مصر تشكل حادثا خطيرا. ويجب على كل الأطراف المعنية أن تتعاون معا وتبذل جهدا مشتركا للقبض على المشتبه فيهم ومحاكمتهم. ومنذ اعتماد مجلس الأمن القرار ١٠٥٤ (١٩٩٦)، بذلت كل الأطراف المعنية جهودا كبيرة لتنفيذ الأحكام ذات الصلة التي وردت به. وقد أشار الأمين العام أيضا في تقريره الى أن السودان، باعتباره الطرف المعني مباشرة، أوضح في مناسبات كثيرة وبعبارات محددة، معارضته للإرهاب واتخذ بعض الإجراءات العملية. ونرى أن على المجلس أن يواصل تشجيع كل الأطراف على بذل جهود أكبر لتسوية هذه المسألة في أقرب وقت ممكن.

وموقف الصين من حيث المبدأ بالنسبة للجزاءات موقف ثابت. فنحن لا نعتبر الجزاءات حلا شافيا لأن الجزاءات أو تشديدها لا يمكن أن يحلا أي مشكلة، بل على العكس من ذلك فقد يزيدان من تفاقمها. وفرض قيود على الخطوط الجوية السودانية يشكل تصعيدا لنظام العقوبات على السودان.

ومع أن مشروع القرار المعروض علينا لا يحدد موعدا لبدء سريان أحكامه، إلا أنه قرار واضح بفرض هذه الجزاءات. وهذه المسألة المتعلقة بالسودان معقدة للغاية. ويقلقنا أن تشديد الجزاءات على السودان قد يزيد من تعقيد المشكلة. وقد اقترح الوفد الصيني إدخال بعض

التعديلات على مشروع القرار أثناء المشاورات. ولكن مما يؤسف له أن هذه الاقتراحات المعقولة لم تجد قبولا. ولهذا فإننا لا نملك إلا أن نمتنع عن التصويت على مشروع القرار المعروض علينا.

اننا نعتقد أن الأطراف المعنية إذا سلكت طريق الحوار والمشاورات بحسن نية وجدية المسعى فسيمكن إيجاد حل مرض في نهاية المطاف لجميع المشاكل. وأملنا وطيد في أن يحدث ذلك.

السيد فولتشي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مشروع القرار المعروض علينا أعدته وقدمته البلدان الافريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن. ويكن وفد إيطاليا احتراما كبيرا لمواقف الأعضاء الأفارقة في المجلس، ومنذ البداية درست حكوماتهم الحالة التي ننظر فيها داخل إطار منظمة الوحدة الافريقية.

ونرى أن مشروع القرار هذا يفي بغرض مجلس الأمن، وهو تعريف حكومة الخرطوم بالتدابير التي يستعد مجلس الأمن لاتخاذها. ونأمل أن يتمكن السودان من الامتثال للقرار ذي الصلة، مما يجنبه عزلة خطرة عن المجتمع الدولي.

والرسالة التي وجهتها الحكومة السودانية الى الأمين العام والإدانة الصريحة للإرهاب والالتزام بالتعاون في عملية التحقيق الذي سمعناه الآن من ممثل السودان تدل كلها على أن هذه الحكومة تعي الحاجة الى اتخاذ إجراء تعالج به تصور المجتمع الدولي، للسودان بأنه يوفر الدعم والمأوى لمنظمات الإرهاب الدولية.

غير أن المبادرات التي اتخذتها حكومة الخرطوم الى الآن يبدو أنها تقصر عن الوفاء الكامل بمطالب مجلس الأمن، وبخاصة المطالب المتعلقة بإيجاد المشتبه فيهم وتسليمهم الى اثيوبيا، وهم المطلوبون في محاولة اغتيال الرئيس مبارك، رئيس مصر، التي وقعت في أديس أبابا في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

إن علاقات بلدي بهذه المنطقة من أفريقيا قديمة جدا وقوية. ولذا تتمنى إيطاليا أن يعود السلام الحقيقي إلى ربوع المنطقة في وقت قريب، ولهذا السبب كنا دائما في طليعة المقدمين والمنسقين للمساعدة الإنسانية لشعب السودان. وفي الوقت ذاته، أعتقد أن علينا أن نؤكد من جديد بقوة أن نهاية أعمال الإرهاب الدولي أساسية لصون السلام والأمن الدوليين. وهذا هو السبب الذي سيدفع إيطاليا إلى التصويت لصالح مشروع القرار.

السيد نكغوي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): خلال الاجتماع الذي اعتمد فيه القرار ١٠٥٤ (١٩٩٦)، في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٦، أعرب وفدي عن الأمل والاعتقاد بأن حكومة السودان ستمتثل امتثالا كاملا للمطالب الواردة في القرار ١٠٤٤ (١٩٩٦). وأعربنا عن ثقتنا في قدرة السودان على تفادي تصعيد الموقف بتيسير تسليم المشتبه فيهم الثلاثة إلى اثيوبيا لتقديمهم للمحاكمة.

وأود أن أكرر مرة ثانية أن بوتسوانا، كبلد افريقي، لا يكن مشاعر معادية أو نوايا سيئة لشعب السودان الشقيق. غير أن المنطق يفرض وجوب مثول المشتبه فيهم الذين حاولوا اغتيال الرئيس مبارك، رئيس مصر، أمام العدالة وفقا للمطالب الواردة في القرارين ١٠٤٤ (١٩٩٦) و ١٠٥٤ (١٩٩٦). ونثق أن أشقاءنا في السودان سيمتثلون لهذه القرارات، امتثالا كاملا، في هذه المرة، متفادين بذلك موقفا قد يضطر فيه المجلس إلى أخذ إجراءات معينة لضمان الامتثال لقراراته. ويحدد مشروع القرار المعروض على المجلس تدابير محتملة قد تفرض على السودان في حالة استمرار عدم امتثاله للقرارات السابقة. ومن المؤكد أنه يتيح للسودان متسعا من الوقت لتنفيذ قرارات المجلس. وسيكون من المؤسف للغاية بالفعل، أن يجد المجلس، بعد انتهاء مهلة الـ ٩٠ يوما، أن الخيار الوحيد المتروك هو فرض التدابير المتوخاة في مشروع القرار الحالي.

وأود في الختام أن أناشد حكومة السودان مرة أخرى أن تمتثل بشكل كامل للمطالب الواردة في القرارين ١٠٤٤ (١٩٩٦) و ١٠٥٤ (١٩٩٦). ونأمل أن تستجيب حكومة السودان بصورة إيجابية للمطالب الواردة في القرارين، وأن يكون القرار المطروح للتصويت آخر قرار يتخذه المجلس بشأن هذه المسألة.

السيد لوبيس كابوال (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في الساعات التي تلت محاولة اغتيال الرئيس مبارك، أدانت غينيا - بيساو ذلك العمل الإرهابي. ونحن نرى أن أية دولة توفر للإرهابيين تسهيلات المرور

أو السوقيات أو المأوى قد أقرت ضمنا باشتراكها في الجريمة وتتحمل بالتالي المسؤولية الدولية.

يلاحظ أن بلدي اشترك في تقديم مشروع القرار المعروض على المجلس. وقد فعل ذلك لا من منطلق التضامن الافريقي التلقائي بل من موقف يستند إلى مبادئ واضحة. فحكومة غينيا - بيساو معارضة للإرهاب، وستبذل قصارى جهدها لمهاجة الإرهاب بجميع أشكاله. وهذا لا يعني أننا سندلي الآن ببيان عام بشأن هذه المسألة، ذلك أنه أتيحت لنا فرصة مناقشة المسألة باستفاضة والإعراب عن موقفنا بوضوح وقت اعتماد القرارين ١٠٤٤ (١٩٩٦) و ١٠٥٤ (١٩٩٦).

غير أنه، ونحن نستعد للتصويت على مشروع القرار هذا الذي له أهمية بالغة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد نيابة عن حكومتي، عزمنا الراسخ على المساهمة في الكفاح ضد الإرهاب الدولي بجميع أشكاله. فمشروع القرار المعروض علينا اليوم لا يستهدف شعب السودان. وتشير أحكامه إلى أن المقصود منه هو إبلاغ حكومة السودان بأن عليها اتخاذ قرار بتقديم الأفراد المتورطين في هذا العمل الإرهابي للعدالة. ونرى أن من المهم أن تمتثل حكومة الخرطوم لمشروع القرار في خلال ٩٠ يوما حتى لا نضطر مرة أخرى أن ندعوها للمثول بسبب عدم احترام قرارات المجلس أو عدم امتثالها لها، مما يضطرنا إلى اتخاذ تدابير قد تضر بشعب السودان.

ونأمل أن يتمكن مجلس الأمن وحكومة السودان، خلال الـ ٩٠ يوما القادمة، من تأكيد أنه قد تمت مراعاة أحكام مشروع القرار. وإننا في وضع يسمح لنا بتقديم الأفراد المتورطين في الهجوم إلى العدالة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن أطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1996/664.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
ألمانيا، اندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، بولندا، جمهورية كوريا، شيلي، غينيا - بيساو، فرنسا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:
لا أحد.

الممتنعون:
الاتحاد الروسي، الصين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كانت نتيجة التصويت على النحو التالي: ١٣ صوتا مؤيدا، مقابل لا شيء مع امتناع عضوين عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٠٧٠ (١٩٩٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد العربي (مصر): لقد مر ما يقرب من أربعة شهور منذ اعتمد المجلس القرار ١٠٥٤ (١٩٩٦). ذلك القرار الذي كرر فيه المجلس مطالبته للحكومة السودانية بالامتثال لمطلبين محددين واضحين سبق أن تضمنهما قرارا منظمة الوحدة الأفريقية التي اعتبرت أن هذا الموضوع يهدد أمن القارة الأفريقية.

المطلب الأول، تسليم اثيوبيا الأشخاص الثلاثة المشتبه في مشاركتهم في المحاولة الآثمة لاغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا، والمختبئين في السودان؛ والمطلب الثاني، التوقف عن دعم الأنشطة الإرهابية ومساندة الإرهابيين وتوفير المأوى لهم.

ومنذ اعتماد ذلك القرار في نيسان/ابريل الماضي، وعلى الرغم من أن القرار فرض بعض الإجراءات الدبلوماسية المحدودة لحمل السودان على الامتثال لمطالب المجتمع الدولي، نجد أن السودان قد عمد إلى الاستمرار في تفادي تنفيذ مطالبة المجلس. ويتضح ذلك بجلاء من تقرير الأمين العام الصادر في شهر تموز/يوليه الماضي.

وقد كان الأمل يحدونا في مصر أن يعي النظام السوداني الرسالة الواضحة التي تضمنها القرار ومؤداها أن المجلس لن يتهاون مع أية حكومة في أي مكان تساند الإرهاب الدولي وتجعل من أراضيها ملجأ وملاذا يحتمي فيه أشخاص خانوا أوطانهم وضمائرهم ودينهم، وعقدوا العزم على اتخاذ الإرهاب وسيلة لتحقيق غاياتهم المريضة.

وقد تكرس هذا الأمل الذي كان يحدونا عندما التقى الرئيس مبارك بنظيره السوداني الرئيس البشير في القاهرة على هامش مؤتمر القمة العربية. وتنامى لدى مصر الاعتقاد بأن السودان لديه الإرادة السياسية لكي يبدي التعاون الذي ينتظره منه المجتمع الدولي. وفي هذا الإطار قبلت مصر طلب السودان فتح قنوات اتصال بين الأجهزة الأمنية في البلدين لمناقشة الموضوعات التي تمثل مشكلات حقيقية في هذا المجال الأمني.

ولكن وللأسف الشديد، خاب أمل مصر عندما تكشف لنا أن السودان لم يكن يهدف لإقامة حوار جاد بقدر ما كان يهدف الى انتهاز فرصة موافقة مصر على بدء هذا الحوار للإيهام بانطباعات خاطئة لدى الرأي العام بأن الحوار في طريقه لتحقيق نتائج إيجابية. وكان الهدف من وراء ذلك تعطيل متابعة المجلس لقراراته السابقة.

إن مصر ترى أن القرار الذي اعتمده المجلس منذ لحظات القرار ١٠٧٠ (١٩٩٦) والذي تبنته الدول الأفريقية في المجلس لا يعدو أن يكون رسالة واضحة عالية النبرة موجهة الى السودان مفادها ضرورة التعاون مع المجلس ومع الدول المعنية وفي مقدمتها مصر وإثيوبيا لتحقيق الامتثال لمطالـــب المجلـس، كما جاءت في القرارين ١٠٤٤ (١٩٩٦) و ١٠٥٤ (١٩٩٦) والتي أعاد القرار الذي اعتمدناه الآن تأكيدها.

ليس أصعب على مصر من أن تقف اليوم مرة أخرى أمام هذا المجلس بسبب رفض السودان التعاون في تنفيذ قرارات المجلس، وفي تنفيذ ما عقد المجتمع الدولي العزم بكل قوة على مكافحته بكافة الوسائل، ألا وهو الإرهاب الدولي. ولا يخفى على أحد عمق العلاقات الحميمة التي تربط الشعب المصري بالشعب السوداني الشقيق من صلات رحم وقرابة عمرها من عمر نهر النيل ويعززها الجوار الجغرافي والدين واللغة المشتركة وتقارب العادات الاجتماعية والتواصل البشري بين شعبي الوادي من قديم الأزل، بل وفوق كل ذلك فإننا نعتبر في مصر أن وحدة المصير تجمعنا بأشقائنا في جنوب وادي النيل على نحو رسخ في وعينا وضمائرنا منذ فجر التاريخ.

ومن هـــذا المنطلـــق أكـــرر هنـا بطريقة واضحة لا لبس فيها، ما سبق أن أعلنته باسم حكومتي طوال المشاورات غير الرسمية من أن مصر لا تقبل أن تكون وراء المساس بمصالح الشعب السوداني، أو أن تزيد من معاناته الاقتصادية في حياته اليومية أو تلحق الأذى بسلامة ووحدة أراضيه.

ولكن، على الجانب الآخر، لا بد أن يفهم الأخوة في السودان أن قرارات مجلس الأمن ينبغي أن تحترم وتنفذ. لذلك فنحن نطالب الحكومة السودانية بانتهاز المهلة الإضافية التي منحها المجلس حتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر القادم لإبداء القدر الكافي من التعاون وتعزيز معسول القول بحسن الأفعال.

إن بيت الشعر العربي القديم الذي استشهد به ممثل السودان المحترم يصف في واقع الأمر حال الشعب المصري الذي لم يكن يتوقع في يوم من الأيام أن يتسلل الإرهاب من السودان الشقيق. وتأمل مصر، التي يشعر شعبها بمرارة حقيقية، أن تأتي المرحلة المقبلة بتطورات إيجابية من جانب السودان، سواء على مستوى تسليم المتهمين وتسليم المعلومات المتوفرة عنهم، أو قطع كافة الصلات - وأكرر كافة الصلات، وليس بعضها - بالتنظيمات الإرهابية، حتى يسلم شعب السودان الشقيق من أي مساس بمصالحه.

اسمحوا لي أن أختم بياني اليوم كما ختمت البيان السابق في نيسان/أبريل الماضي بالقول بأن كل مصري يشعر ويقدر الطبيعة الخاصة للعلاقات التاريخية الأزلية التي تربط بين شعبي وادي النيل في مصر والسودان. إننا في مصر نعتبر أننا امتداد طبيعي للسودان وأن السودان امتداد طبيعي لنا، وأن كل ما يمس شعب السودان يمس شعب مصر، والعكس صحيح.

ولا شك أن مصر هي أحرص ما تكون على أن تعود الحكومة السودانية الى جادة الصواب، حتى ينعم الشعب السوداني الشقيق بالاستقرار والرخاء وبعلاقات طيبة مع كل جيرانه، وبالذات معنا في مصر. ونثق أن الوشائج العميقة التي تربط بين شعبينا، في شمال وجنوب الوادي، والتي امتدت وتوطدت عبر التاريخ، سوف تستمر في قوتها وتواصلها بإذن الله طوال المستقبل وبقوة وتواصل تدفق مياه النيل شريان الحياة في السودان وفي مصر من الأزل والى الأبد.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بدأ مجلس الأمن ينظر في مسألة السودان منذ بداية السنة.

وقد تناول هذه المسألة في أعقاب أحداث خطيرة عرضت حياة الرئيس المصري للخطر. ففي أعقاب محاولة اغتيال الرئيس مبارك طلب المجلس، بقراره ١٠٤٤ (١٩٩٦) الصادر في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أن يقوم السودان بتسليم المشتبه فيهم الثلاثة وأن ينبذ الإرهاب.

وحتى الآن لم يف السودان بهذين المطلبين الأساسيين وفاء تاما. وقد أكد المجلس هذا مرة أخرى عندما اعتمد قرارا ثانيا في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦، القرار ١٠٥٤ (١٩٩٦)، مطالبا السلطات السودانية بالوفاء بالتزاماتها.

ويجب أن نقول اليوم إن التحذير الثاني هذا الذي وجهه المجلس لم يلق آذانا صاغية. صحيح أن حكومة الخرطوم بذلت بعض الجهود لتنفيذ قراري المجلس، ولكننا نعتقد أن تلك الجهود لم تكن كافية - حتى الآن.

ولهذا، نرى من المناسب أن يزيد المجلس ضغطه على السلطات السودانية لحملها على تنفيذ جميع التزاماتها بموجب القرارين ١٠٤٤ (١٩٩٦) و ١٠٥٤ (١٩٩٦).

ولهذا اتخذ المجلس توا قرارا بفرض جزاءات جوية على السودان. وينص القرار أيضا على أن تاريخ نفاذ هذه الجزاءات وإجراءات تنفيذها سيحدد في المناقشات التي ستجري بعد ٩٠ يوما.

وتعتزم حكومة فرنسا أن تتأكد من أن هذه الجزاءات لا تُفهم على أنها عقاب بل كحافز. ولهذا يجب على المجلس أن يفكر مليا في الطريقة التي يجب أن تنفذ بها هذه الجزاءات، وخاصة فيما يتعلق بمدتها. وفي رأينا أن هذه التدابير لا يجوز أن تكون عقابا لشعب السودان بجعله يعاني قيودا إضافية يمكن أن تكون لها عواقب إنسانية خطيرة.

وفي أي حال، لن تنفذ هذه التدابير في الوقت الحاضر. ونأمل أن تستفيد السلطات السودانية من مهلة الثلاثة أشهر التي أعطيت لها للامتثال للقرارين ١٠٤٤ (١٩٩٦) و ١٠٥٤ (١٩٩٦).

والجزاءات ضد السودان ليست أمرا حتميا. وفي يد الحكومة السودانية أن تثبت أن بالإمكان فعلا تفاديها.

السيد متوشفسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الوفد البولوني أعلن موقفه بشأن الموضوع المعروض علينا في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وفي ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٦.

فبلدي يدين الإرهاب بجميع أشكاله. وبعد أن درسنا بعناية شديدة تقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦ والوثائق الأخرى ذات الصلة، لا يسعنا إلا أن نتفق مع الاستنتاج بأن حكومة السودان قد فشلت في الامتثال للمطالب الواردة في القرارين ١٠٤٤ (١٩٩٦) و ١٠٥٤ (١٩٩٦).

ولذلك نحث تلك الحكومة على اتخاذ خطوات فورية وفعالة للوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك اتخاذ تدابير تكفل تقديم الأشخاص المشتبه فيهم فيما يتعلق بمحاولة اغتيال الرئيس مبارك رئيس مصر إلى العدالة، كما هو منصوص عليه في قرارات مجلس الأمن وفي وثائق منظمة الوحدة الافريقية.

والقرار الذي اتخذه المجلس توا يثبت أن المجتمع الدولي يتوقع من حكومة السودان أن تمتثل تماما لمطالب هذا المجلس ومنظمة الوحدة الأفريقية. وهو دليل أيضا على تصميم هذا المجلس على استخدام كل الخيارات الممكنة للتأثير على سلوك المسؤولين عن تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر بدعمهم للإرهاب. وهذا القرار، بتأجيله تحديد تاريخ النفاذ الفعلي للجزاء، يتيح لحكومة السودان الفرصة لاتخاذ التدابير الضرورية. ونرجو مخلصين ألا تضيع عليها هذه الفرصة.

وبناء على ذلك، صوت الوفد البولوني مؤيدا القرار.

السيد اسبينوزا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن وفدي، بتصويته المؤيد، أسهم في اعتماد القرار الذي قدمته ثلاث دول افريقية أعضاء في مجلس الأمن. فمنذ البداية أعربنا عن جزعنا وإدانتنا لمحاولة الاغتيال اللئيمة للرئيس مبارك، رئيس مصر. وإن المجلس، باتخاذه هذا القرار، يوجه رسالة واضحة إلى السودان بأن عليه أن يستجيب للطلبات الواردة في الفقرة ٤ من القرار ١٠٤٤ (١٩٩٦) التي أعيد تأكيدها في القرار ١٠٥٤ (١٩٩٦). ونحن، شأننا شأن فرنسا، ننظر إلى هذه الأحكام على أنها حافز وليس عقابا. ونعتقد أن القرار يتيح مهلة زمنية

معقولة لاتخاذ التدابير اللازمة للوفاء بمطالب المجلس في هذه المسألة.

وهذا القرار لا يصبح نافذا فور صدوره. فبعد انقضاء المهلة الزمنية المنصوص عليها في الفقرة ٤، ستكون لدينا فرصة لتقييم الحالة وتطوراتها على الوجه الصحيح. ونعرب عن أملنا أن تأتي نتيجة ذلك التقييم بحيث تجعل من غير الضروري اتخاذ تدابير أخرى. ومن أجل ذلك، سنولي الانتباه لكل ما يحدث ولكل المعلومات التي يستطيع الأمين العام أن يقدمها إلينا، وللمعلومات التي تأتي من مصادر كثيرة أخرى ذات صلة. وإذا ما حدث، لسوء الحظ، أن كان لا بد من اتخاذ تدابير أخرى، فسوف يؤخذ في الاعتبار ما قد يكون لها من آثار إنسانية. وفي حالة الاضطرار إلى تنفيذ الجزاءات، يهمنا التأكد من أنها لا تؤذي الشعب السوداني. وفي رأي بلدي أنه يجب علينا أن نتجنب، قدر الإمكان، خلق ضحايا أبرياء في الكفاح ضد الإرهاب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألمانيا.

الموضوع الذي نتحدث عنه اليوم هو الإرهاب. ومرة أخرى نتناول مسألة خطيرة جدا هي محاولة اغتيال الرئيس المصري، حسني مبارك، في ٢٦ حزيران/يونيه من العام الماضي.

إن موقف حكومتي من الإرهاب قد أعلن بصورة واضحة، فنحن لن نستسلم للإرهاب وعلينا أن نحاربه. فمَن يرتكب أعمالا إرهابية يجب أن يقدم للمحاكمة، ومن يدعم الإرهابيين يجب أن يتحمل النتائج.

لقد ناقش المجلس هذه المسألة في مناسبات عديدة وحث حكومة السودان على الامتثال لطلبات منظمة الوحدة الأفريقية. واتخذ المجلس قرارين طلب فيهما تسليم المشتبه فيهم ودعا حكومة السودان إلى الكف عن تقديم أي نوع من الدعم إلى الأنشطة الإرهابية.

إن قرار فرض جزاءات إضافية ليس سهلا. فالغرض من الجزاءات، كما قلنا من قبل، لا ينبغي أن يكون المعاقبة. فالجزاءات موجهة إلى القادرين على اتخاذ التدابير المطلوبة. ولا ينبغي للجزاءات أن تسبب آلاما غير ضرورية للسكان المدنيين.

لقد أعطى المجلس السودان مهلة ٩٠ يوما للامتثال لهذه القرارات. وعلى السودان الآن أن يقرن أقواله بالأفعال. وندعو الحكومة السودانية إلى أن تقدم دليلا واضحا على تعاونها وأن تبذل كل ما في وسعها لتسليم المشتبه فيهم وتزويد المجتمع الدولي بجميع المعلومات الضرورية كيما يمكن تقديم المشتبه فيهم للمحكمة في اثيوبيا.

وبناء على هذه الاعتبارات صوتت ألمانيا لصالح هذا القرار.

أستأنف الآن مهامي رئيسا لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بهذا يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠